ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵔⵍⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵏⵜⵉⵔ ⵏ ⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية

الثلاثاء 15 نونبر 2022

العدد 664

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة.....06

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة.....08

أنشطة الرئاسة.....09

اجتماع المكتب رقم 2022/27
ليوم الجمعة 04 نونبر 2022

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الجمعة 04 نونبر 2022 اجتماعا برئاسة رئيس المجلس السيد النعم ميارة، ومشاركة الأعضاء السادة:

- أحمد اخشيشن : النائب الثاني للرئيس؛
- فؤاد القادري : النائب الثالث للرئيس؛
- المهدي عثمون : النائب الرابع للرئيس؛
- السيد عبد السلام بلقشور : النائب الخامس للرئيس؛
- محمد سالم بنسعود : محاسب المجلس؛
- عبد الإله حفظي : محاسب المجلس؛
- ميلود معصيد : محاسب المجلس؛
- مصطفى مشارك : أمين المجلس؛

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، السيدة والسيدان:

- محمد حنين : النائب الأول للرئيس؛
- صفية بلفقيه : أمينة المجلس.
- جواد الهلالي : أمين المجلس.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

❖ مشروع قانون المالية

← قرار رقم 2022/27/01 بعقد اجتماع لندوة الرؤساء، بعد التوصل من مجلس النواب بمشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023، للاتفاق على الجدولة الزمنية لدراسة المشروع أمام المجلس.

❖ التشريع

← قرار رقم 2022/27/02 بالإعلان في الجلسة العامة عن توصل المجلس من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية، وإحالتها إلى اللجنتين الدائمتين المختصتين:

- مشروع قانون رقم 86.21 يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها؛
- مشروع قانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم اسمية؛
- مشروع قانون رقم 102.21 يتعلق بالمناطق الصناعية.

← قرار رقم 2022/27/03 بإخبار الفرق والمجموعات وعضو المجلس المعني وكذا اللجان الدائمة المختصة، بعدم قبول الحكومة لمقترحات القوانين التالية:

- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم الفصل 24 من الظهير الشريف الصادر بتاريخ 9 من رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) المتعلق بالتحفيظ العقاري؛ (تقدم به السادة المستشارون أعضاء الفريق الاشتراكي بتاريخ 02 يونيو 2022)؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير الفصل 15 من الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية؛ (تقدم به المستشار السيد خالد السطي بتاريخ 30 يونيو 2022)؛
- مقترح قانون بتتميم الفصل 42 من الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية"؛ (تقدم به السادة أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية بتاريخ 24 يونيو 2022)؛
- مقترح قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك؛ (تقدم به السيد محمد حنين بمعية أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار بتاريخ 18 ماي 2022)؛
- مقترح قانون يقضي بتتميم المادة 327 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.22 بتاريخ 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004)؛ (تقدم به السيد كمال صبري بمعية باقي أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار بتاريخ 22 يونيو 2022)؛
- مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 02 من القانون رقم 39.08 كما تم تتميمه بموجب القانون رقم 22.13 المتعلق بمدونة الحقوق العينية. (تقدم به أعضاء الفريق الاشتراكي بتاريخ 17 يونيو 2022).

❖ الأسئلة الشفهية

← قرار رقم 2022/27/04 بالموافقة على جدول

أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 08 نونبر 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال، المخصصة لمساءلة السيد وزير النقل واللوجستيك، والسيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، والسيد الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، برئاسة السيد عبد السلام بلقشور النائب الخامس للرئيس، والسيد جواد الهلالي في أمانة الجلسة.

← قرار رقم 2022/27/05 بإحالة طلبين لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 08 نونبر 2022، إلى الحكومة قصد تحديد الموقف منهما وفقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، ويتعلقان ب:

- تعرض طلبة البكالوريوس بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس للاحتيال والنصب، تقدم به المستشار السيد خالد السطي. (تعذر على الحكومة التفاعل مع الطلب)
- وضعية قطاع النقل الطرقي للبضائع، تقدم به أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. (قبلت الحكومة التفاعل مع الطلب)

← قرار رقم 2022/27/06 بتحديد موضوع "**الحوار الاجتماعي، تكريس لمفهوم العدالة الاجتماعية وآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية**"، كمحور للجلسة الشهرية المقبلة التي سيعقدها المجلس، يوم الثلاثاء 22 نونبر 2022.

❖ تقييم السياسات العمومية

← قرار رقم 2022/27/07 بتكليف لجينة منبثقة عن مكتب المجلس باقتراح محاور للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية للسنة التشريعية الجارية، بناء على المواضيع المقدمة من لدن مكونات المجلس.

❖ العلاقات الخارجية

← قرار رقم 2022/27/08 بالموافقة على الدعوة
لتمثيل برلمان البحر الأبيض المتوسط في أشغال المنتدى العالمي التاسع لتحالف الحضارات للأمم المتحدة المزمع عقده بمدينة فاس يومي 22 و23 نونبر 2022.

← قرار رقم 2022/27/09 بالموافقة على المشاركة في أشغال الدورة الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا المزمع عقدها بوارسو، بولندا، خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 26 نونبر 2022.

← قرار رقم 2022/27/10 بالموافقة على قيام أعضاء اللجنة البرلمانية المشتركة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي بمهمتين للبرلمان الأوروبي بكل من بروكسيل وستراسبورغ، أيام 08-11 و21-24 نونبر 2022.

❖ قضايا للمتابعة:

← مراسلة من رئيس لجنة الأخوة والصداقة بين مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ الفرنسي، السيد محمد زيدوح، عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، بخصوص الدعوة الموجهة له من طرف نظيره بمجلس الشيوخ الفرنسي، السيد Christian Cambon، للقيام بزيارة عمل لفرنسا خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 16 دجنبر 2022.

❖ مخرجات الملتقى البرلماني الرابع للجهات:

← تنظيم لقاءات جهوية دورية، بشراكة مع جهات المملكة، على أن يعقد أول لقاء في جهة الداخلة-وادي الذهب، في شهر دجنبر المقبل.

▪ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

عقدت اللجنة اجتماعا يوم الإثنين 14 نونبر 2022 شرعت خلاله في دراسة مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 وذلك بحضور السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية التي ألقت بالمناسبة عرضا أبرزت فيه أهم التدابير مرفقة بالتعديلات التي همّت مواد مشروع قانون المالية لسنة 2023 في صيغته التي صادق عليها مجلس النواب الجمعة الماضي.

واستعرضت الوزيرة خلال هذا اللقاء، الذي عرف حضور الوزير المنتدب المكلف بالميزانية السيد فوزي لقجع، أهم التدابير الخاصة بالنظام الضريبي والتدابير المرتبطة بالجمارك.

وبعدما تطرقت إلى سياق إعداد مشروع قانون المالية وإطاره المرجعي، أكدت الوزيرة أن التوجهات العامة لمشروع القانون تنقسم إلى أربعة محاور هي تعزيز أسس الدولة الاجتماعية، وإنعاش الاقتصاد الوطني عبر دعم الاستثمار، ومواجهة إشكالية تدبير الموارد المائية، واستعادة الهوامش المالية من أجل ضمان استدامة الإصلاحات.

وقدمت السيدة نادية فتاح، بالمناسبة، معطيات مرقمة لمشروع قانون المالية في شقها الخاص بالتوازن المالي، مبرزة أن المداخيل الجارية سترتفع بحوالي 19 بالمائة، من 263 مليار درهم سنة 2022 إلى 312 مليار، لاسيما في المداخيل الجبائية التي ستسجل ارتفاع بـ 32 مليار درهم،كما أشارت إلى أن المداخيل غير الجبائية ستعرف هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا بنسبة 50 بالمائة لتصل إلى 54 مليار درهم، أي بارتفاع قدره 18 مليار درهم.

كما أفادت السيدة نادية فتاح أن النفقات الجارية سترتفع من 262 مليار درهم إلى 291 مليار درهم، أي بنسبة 11 بالمائة، موضحة أن الاستثمار، هو الآخر، سيبلغ 91 مليار درهم، أي بارتفاع قدره 19 بالمائة، وهو ما سيمكن من التحكم في عجز الميزانية لينخفض من 5,5 بالمائة لسنة 2022 إلى 4,5 بالمائة لسنة 2023.

ومباشرة بعد ذلك انكبت اللجنة على المناقشة العامة للمشروع من خلال بسط مداخلات مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية التي تضمنت موقفها من هذا المشروع والظروف العامة المحيطة به، ليتم إثر ذلك الاستماع إلى جواب الحكومة عليها.

وستباشر اللجنة ابتداء من اليوم الثلاثاء مناقشة مواد المشروع.

من جهة أخرى عقدت اللجنة اجتماعا يوم الثلاثاء 08 نونبر 2022 خصص جدول أعماله للبت في التعديلات والتصويت على مواد مشروع قانون-الإطار رقم 22.03 بمثابة ميثاق للاستثمار وعلى المشروع برمته.

وقد حظي هذا المشروع بموافقة اللجنة بأغلبية 09 أصوات دون معارضة مع تسجيل امتناع مستشار واحد عن التصويت.

▪ لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج.

نظمت لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بمجلس المستشارين يوم الأربعاء 09 نونبر 2022 بمقر المجلس ندوة حول موضوع " تعبئة مغاربة العالم للمساهمة في التنمية الاقتصادية والابتكار"، وذلك بشراكة مع المركز الدولي لحل النزاعات.

وتأتي هذه الندوة في سياق خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية للولاية الحالية والذي شدد فيه جلالة الملك على ضرورة تعزيز العلاقة بين مغاربة العالم وبلدهم الأصلي عبر مواكبة الكفاءات والمواهب المغربية بالخارج ودعم مبادراتهم ومشاريعهم، وكذا تحفيز الشباب وحاملي المشاريع من المغاربة المقيمين بالخارج، على الاستفادة من الفرص المتعددة للاستثمار التي يتيحها بلدهم الأم.

وقد مكنت أشغال هذه الندوة، التي حضرها فاعلون قانونيون وسياسيون إلى جانب ممثلي الجالية المغربية، من تسليط الضوء على الرهانات المرتبطة بتعبئة مغاربة العالم للمساهمة في التنمية الاقتصادية والابتكار بالمملكة.

وفي هذا الإطار قالت رئيسة لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج بمجلس المستشارين السيدة نائلة مية التازي، إن مجلس المستشارين يطرح هذا النقاش من أجل تسليط الضوء على آليات تعزيز وتسهيل وتسريع مساهمة مغاربة العالم في التنمية لا سيما في مجال الاستثمار.

وأبرزت السيدة التازي أن الفاعلين في المجالين السياسي والإعلامي يولون أهمية للتحويلات المالية التي تقدمها الجالية المغربية، "ولكن من المهم تقدير الإسهام اللامادي لمغاربة العالم من خلال كفاءاتهم البارزة في مختلف المجالات ومناصب المسؤولية المهمة التي يشغلونها في القطاعات المقاولاتية والسياسية والعلمية والفكرية كذلك".

واعتبرت رئيسة لجنة الخارجية إلى أن الجالية المغربية "قوة ناعمة، لا تقدر بثمن، وضرورية لتعزيز الدبلوماسية المغربية وتحقيق التنمية الاقتصادية للمغرب"، داعية إلى ابتكار وتطوير آليات تشريعية وآليات أخرى جديدة مثل الوساطة والتحكيم لتعزيز جاذبية المغرب أمام مغاربة العالم.

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية:

- **الثلاثاء 15 نونبر 2022 مباشرة بعد الجلسة العامة بقاعة الندوات.**

الشروع في مناقشة مواد مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023.

- **الأربعاء 16 نونبر 2022:**

✓ على الساعة العاشرة صباحا بقاعة الندوات.

مواصلة مناقشة مواد مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023.

✓ على الساعة الثالثة بعد الزوال بمقر بنك المغرب.

اجتماع اللجنة مع بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب لدراسة موضوع " آليات تمويل الأبناك للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة".

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية :

- **الأربعاء 16 نونبر 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا بالقاعة 8.**

دراسة مشروع قانون رقم 18.18 بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية (في إطار قراءة ثانية).

دراسة مشروع قانون رقم 86.21 يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها.

رئيس مجلس المستشارين يفتتح أشغال ندوة حول موضوع " تعبئة مغاربة العالم للمساهمة في التنمية الاقتصادية والابتكار".

نظمت لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بمجلس المستشارين يوم الأربعاء 09 نونبر 2022 بمقر المجلس ندوة حول موضوع "تعبئة مغاربة العالم للمساهمة في التنمية الاقتصادية والابتكار"، وذلك بشراكة مع "المركز الدولي لحل النزاعات".

وقد تميزت أشغال هذه الندوة، التي حضرتها فعاليات قانونية وسياسية وممثلين عن الجالية المغربية، **بالكلمة الافتتاحية لرئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة**، والتي أكد فيها أن الانفتاح على القضايا التي تهم مغاربة العالم يثير اهتمام النخب والمواطنين ومغاربة العالم أنفسهم، لفتح النقاش حول حقوق الجالية المغربية ودورها تجاه وطنها، مُنبّها إلى تجاوز الجانب السياسي والمصلحي الضيق المتعلق بدور مغاربة العالم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتفكير فيهم كمغاربة قبل أن يكونوا "موردا اقتصاديا".

وفي هذا السياق، دعا السيد ميارة إلى تجاوز الصور النمطية المرتبطة بالجالية المغربية، التي تختزلهم في ثنائية قضاء العطلة الصيفية والتحويلات المالية، مبرزا أنه "كفاعلين يجب أن نعي جيدا دور الجالية داخل المغرب وخارجه ونتكلم عن الجيل الثالث الذي أصبح بحكم الواقع يحمل جنسيتين بمشارب ثقافية ودينية مختلفة".

وتساءل في هذا السياق "كيف يمكن لنا كمغاربة أن نعبئ هذه الطاقات ونحرص على تنمية ارتباطها بأرض الوطن والتزامها كذلك؟"، مؤكدا على أهمية هذا النقاش الذي يفتح لمجلس المستشارين أفقا لمهامه من أجل الاقتراب من قضايا مغاربة العالم ونقلها إلى المؤسسات السياسية والتفاعل بشأنها، وبشأن التحديات المطروحة مثل الإدماج والأمن.

وبخصوص مساهمة مغاربة العالم في الاستثمار، أبرز السيد ميارة أن 2,9 في المائة من الجالية المغربية تستثمر في المغرب لا سيما في مجال العقار، بالرغم من المشاكل التي يعرفها، "وهو ما يدفعنا لنجعلهم جزءا من صنع القرار السياسي والاقتصادي في إطار هذه الدينامية التي يعرفها المغرب لاسيما القانون الإطار المتعلق بالاستثمار"، منوّها بالدور الذي تضطلع به الجالية المغربية في الخارج لتقديم صورة عن مغرب التسامح والقبول بالآخر.

وفد برلماني عن لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلسي النواب والمستشارين، يشارك في أشغال الحوار التفاعلي بمجلس حقوق الانسان بجنيف.

يشارك وفد برلماني عن لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلسي النواب والمستشارين، ضمن الوفد المغربي المشارك في أشغال الحوار التفاعلي في إطار الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل، وذلك خلال الفترة ما بين 8 و12 نونبر 2022 بمجلس حقوق الانسان بجنيف.

وضم الوفد البرلماني عن مجلس المستشارين كلا من:

- المستشار المحترم السيد عزيز مكنيف، رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان؛
- المستشارة المحترمة السيدة شيماء الزمزامي، الخليفة الأولى لرئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان؛
- المستشارة المحترمة السيدة سليمة الزيداني، أمينة لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان؛
- المستشار المحترم السيد محمد بلفقيه، عضو لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان.

وعن مجلس النواب كلا من:

- النائبة المحترمة السيدة خديجة أولباشا؛
- النائبة المحترمة السيدة حورية ديدي؛
- النائبة المحترمة السيدة ربيعة بوجا؛
- المحترمة السيدة عويشة زلفى.

وإن هذا الحوار التفاعلي، الذي من المنتظر أن تناقش فيه 127 دولة المملكة المغربية في جميع مجالات حقوق الانسان السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ليشكل مناسبة لإبراز الخيار الثابت الذي انتهجته المملكة المغربية في مجال حقوق الانسان والنهوض بها تجسيدا للرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره وأيده.

كما يعد هذا الاستعراض فرصة لتقاسم التجربة الرائدة للمملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان، ومدى التزامها بالاتفاقيات الأممية والاجراءات التي اتخذتها لتنفيذ التوصيات المقدمة خلال الاستعراضات السابقة والتي تعهدت بمتابعتها، بالإضافة لتسليط الضوء على آخر تطورات حقوق الانسان في بلادنا.

كوب 27... وفد برلماني مغربي يشارك بشرم الشيخ في اجتماع حول دور البرلمانات في التصدي للتغيرات المناخية.

شارك وفد برلماني مغربي من مجلسي النواب والمستشارين يوم الأحد 13 نونبر 2022 بشرم الشيخ/مصر في اجتماع نظمه الاتحاد البرلماني الدولي على هامش مؤتمر المناخ (كوب 27)، خصص لبحث دور البرلمانات في التصدي للتغيرات المناخية .

وضم الوفد عن مجلس المستشارين كل من:

- السيد المستشار كمال آيت ميك، عن فريق التجمع الوطني للأحرار.
- السيد المستشار حسن شميس، عن فريق الأصالة والمعاصرة.

وشهدت جلسات الاجتماع نقاشات مكثفة بين البرلمانيين والخبراء من أنحاء العالم حول سبل تفعيل وحشد الجهود العالمية لمكافحة ظاهرة تغير المُناخ، وما يمكن للبرلمانات القيام به للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

وفي إطار مداخلته في هذا الاجتماع البرلماني العالمي ذكر السيد المستشار كمال أيت ميك بالاختلالات المناخية التي يعيشها العالم وتداعياتها من خلال اضطراب دوائر الإمداد بمنتجات الطاقة الأحفورية والمنتجات البترولية والغاز الطبيعي، كما حث المشاركين في هذا الاجتماع على ضرورة التنفيذ الفعال لاستراتيجية تهدف إلى إنتاج طاقة خالية من الكربون إضافة إلى تسريع تطوير الطاقات المتجددة من أجل تحقيق الحياد الكربوني.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤتمر الأطراف السنوي هو أهم تجمع دولي بشأن تغير المناخ، وهو تجمع للقادة والمشرعين والعلماء والمجتمع المدني من جميع أنحاء العالم لإيجاد حلول مشتركة لتعزيز العمل المناخي.

▪ مشاركة مجلس المستشارين في أعمال المؤتمر 44 للاتحاد البرلماني الإفريقي.

اختتمت مساء يوم الخميس 10 نونبر 2022 أشغال المؤتمر 44 للاتحاد البرلماني الإفريقي، الذي نظم يومي 9 و10 نونبر بمدينة فيكتوريا فالز بزمبابوي بمشاركة وفد برلماني مغربي.

وافتتحت الأشغال صباح يوم الأربعاء 9 نونبر بكلمات ترحيبية لكلمن السيدRichard Mayo، وزير الدولة المكلف بشؤون الأقاليم بجمهورية الزمبابوي، و السيد محمد علي حميد الرئيس السابق للجنة التنفيذية للاتحاد والسيد Jacob Mudenda، رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية الزمبابوي، والسيد Canstantino Chiwenga، نائب رئيس جمهورية زمبابوي، أكدوا من خلالها على أهمية هذا اللقاء ودوره في تقوية العلاقات بين الدول الإفريقية.

وخلال الجلسة الافتتاحية ألقى الوفد المغربي كلمة باسم البرلمان المغربي، أكد فيها على أن كلفة الإرهاب تنضاف إلى كلفة التحديات الأخرى التي تواجهها القارة الإفريقية، المتعلقة بالتغيرات المناخية ومشكلة الأمن الغذائي، والهجرة، بحيث أن هذه التحديات هي التي تساهم في إيجاد التربة الخصبة للإرهاب والتطرف العنيف، إذ توسع من مساحات الهشاشة الاجتماعية والفقر، إذ يجب القضاء على جذور هذه الآفة، والعمل على محاربة الفقر والجهل من خلال دعم التنمية المستدامة.

وأكد الوفد المغربي كذلك على أهمية دور البرلمانات الإفريقية في دعم استراتيجيات استباقية لمحاصرة الإرهاب ونبذ إيديولوجيات التطرف، بحيث ينبغي على المشرعين، اعتماد تشريعات وطنية، تجعل مكافحة الإرهاب تتم وفق القانون وتؤطر التدخلات الأمنية، التي تظل مشروعة من أجل حماية المواطنين والممتلكات.

وقدم الوفد المغربي تجربة المملكة المغربية التي تتوفر على خبرات كبيرة في إطار مكافحة هذه الآفة، بحيث منذ سنة 2002 فككت الأجهزة الأمنية الوطنية أكثر من 200 خلية إرهابية وأحبطت حوالي 500 مشروع تخريبي، إذ تساهم بشكل فعال في إطار التعاون الدولي، بحيث أصبحت محط تقدير دولي، ولا تعتمد المقاربة المغربية على الجانب الأمني فقط للقضاء على الإرهاب، بل تعتمد كذلك على الجوانب الاجتماعية والدينية.

وشدد الوفد المغربي على أن القوى غير الإفريقية، يجب أن تدرك أن المعركة ضد الإرهاب في إفريقيا هي معركة الجميع. وفي الختام أكد الوفد المغربي على أن الأفارقة يجب أن لا يستسلموا للإرهاب، بل يجب أن يتضامنوا من أجل القضاء على هذه الآفة.

وبعد ذلك قام السيد علي حوميد، الرئيس السابق للجنة التنفيذية بتقديم تقريره أمام الجلسة العامة، ثم قدم بعد ذلك السيد Idi Gado Boubacar ، الأمين العام للاتحاد أنشطته لسنة 2022 و فيما بعد، توزع النواب الحاضرون على لجنتين اثنتين، اللجنة السياسية، التي اختار السيد المستشار المخلول محمد حرمة الانضمام لها، و لجنة الاقتصاد والتنمية المستدامة، التي انضم لها السيد المستشار خليهن الكرش، بحيث قدمت اللجنة الأولى للنقاش مشروع قرار حول **"مساهمة البرلمانات في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف: كيفية التخفيف من آثار هذه الآفة من خلال الحكم الديمقراطي الرشيد"**، وقدمت اللجنة الثانية للنقاش مشروع قرار حول **"الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للإرهاب على السكان: كيفية زيادة قدرتهم على الصمود".**

وبعد تبادل الآراء ووجهات النظر بين أعضاء الاتحاد البرلماني الإفريقي، عرف المشروعين مجموعة من التعديلات شملت، عدة مقترحات تقدم بها أعضاء الوفد المغربي في اللجنتين.

ويوم الخميس 10 نونبر قدم تقرير "لجنة النساء" التي كانت قد عقدت اجتماعها يوم الثلاثاء 8 نونبر، وكذا تقريري اللجنتين السياسية والاقتصادية، أمام الجلسة العامة، بحيث تم اعتمادها من طرف النواب أعضاء الاتحاد البرلماني الإفريقي.

وفيما بعد تم رسميا تجديد عهدة الأمين العام للاتحاد، السيد Idi Gado Boubacar، كما تم كذلك تحديد موعد ومكان انعقاد الدورة 45 للمؤتمر، بحيث ستنعقد بمدينة نيامي، عاصمة النيجر، خلال شهري أكتوبر ونونبر 2023.

وفي ختام أشغال هذه الدورة تم انتخاب السيدة Mabel Chinomona، رئيسة مجلس الشيوخ بجمهورية زمبابوي كرئيسة جديدة للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي حسب (المادة 10، فقرة 6 من النظام الأساسي للاتحاد)، التي تؤكد على أن مؤتمر الرؤساء ينتخب رئيس اللجنة التنفيذية في أعقاب كل دورة من دوراته العادية.

وعلى هامش هذه الدورة أجرى الوفد المغربي لقاء ثنائيا مع الوفد الكاميروني، تم خلاله التباحث بشأن تعزيز سبل التعاون والدعم المتبادل وتوطيد العلاقات بين الطرفين.

وقد ضم الوفد المشارك في هذه الأشغال عن مجلس المستشارين كل من:

- **السيد المستشار المخلول محمد حرمة: عضو فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛**
- **السيد المستشار خليهن الكرش، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.**

▪ مجلس المستشارين يشارك في عملية مراقبة الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة الأمريكية.

شارك السيد محمد البكوري، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين والسيد عبد الكريم الهمس عن فريق الأصالة والمعاصرة في عملية مراقبة الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة الأمريكية التي جرت يوم الثلاثاء 8 نونبر الجاري.

وتأتي هذه المشاركة في إطار العلاقات المتميزة التي تجمع مجلس المستشارين بالجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا، حيث يعتبر المغرب، البلد الوحيد من شركائها من أجل التعاون، الذي تم انتدابه لتمثيل هذه المنظمة، إلى جانب عدد من الدول الاوربية في مراقبة عملية الاقتراع، على إثر دعوة رسمية من الإدارة الأمريكية.

وقد كلف السيدان المستشاران بمراقبة مجريات العملية الانتخابية في جميع مراحلها بكل من واشنطن العاصمة وولايتي فيرجينيا وميريلاند، وعند انتهاء مهمتها رفعا تقريرا تفصيليا يتضمن تقييمها الاجمالي لهذه الانتخابات، ومدى التزامها بالمعايير الدولية للنزاهة والشفافية الانتخابية.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: 53728134 (212+)

الفاكس: 537728134(212+)

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma